Journal of Insights in Basic and Applied Sciences
مجلة رؤى في العلوم الأساسية والتطبيقية
ISSN: 3106-1737
Volume 2, Issue 3, 2026, Pages: 491-503
Journal homepage: https://jibas.com.ly/index.php/jibas/en

Assessing Libya's Readiness for the Transition to the Blue Economy: A Strategic Framework for Enhancing Economic Diversification and Sustainable Development

Omaymah Ali Mohamed Abdulaziz[1], Hasna Ahmed Habib Habib[2*], ALArabi Mustafa ALArabi Abdulhadi[3]
[1,2,3] Department of Business Administration and Agricultural Projects, Higher Institute of Agricultural Technology, Al-Ghiran, Tripoli, Libya

تقييم جاهزية الاقتصاد الليبي للتحول نحو الاقتصاد الأزرق: إطار استراتيجي لتعزيز التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة

أميمة علي محمد عبدالعزيز[1]، حسناء أحمد حبيب حبيب[2*]، العربي مصطفي العربي عبدالهادي[3]
[3،2،1] قسم إدارة الأعمال والمشروعات الزراعية، المعهد العالي للتقنية الزراعية بالغيران، طرابلس، ليبيا

[*]Corresponding author: hasnahabibn1975@gmail.com

Received: June 14, 2026	Accepted: July 25, 2026	Published: August 19, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This paper examines the readiness of the Libyan economy for a transition toward the blue economy model as a pathway for economic diversification and reduced dependence on hydrocarbon revenues. Drawing on Libya's extensive Mediterranean coastline (over 1,770 km) and strategic geographic position, the study employs a descriptive-analytical approach combining a review of blue economy literature with SWOT and PESTEL analyses of Libya's institutional, security, and economic environment. The paper proposes a multi-pillar strategic framework encompassing institutional and legal reform, human and scientific capacity-building, private investment mobilization, and integrated maritime governance, aimed at enabling a gradual transition toward a sustainable marine-based economy consistent with the 2030 Sustainable Development Agenda.

Keywords: Blue Economy; Libyan Economy; Economic Diversification; Sustainable Development; Maritime Governance; Strategic Planning.

الملخص
تتناول هذه الورقة البحثية تقييم مدى جاهزية الاقتصاد الليبي للانتقال نحو نموذج الاقتصاد الأزرق باعتباره أحد أهم المسارات المعاصرة لتحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد شبه الكلي على عائدات النفط، وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن ليبيا، بامتلاكها سواحل بحرية تمتد لأكثر من 1770 كيلومتراً على البحر الأبيض المتوسط، وموقعاً جغرافياً استراتيجياً يصل بين أوروبا وأفريقيا، تمتلك مقومات طبيعية كامنة يمكن استثمارها في قطاعات بحرية متعددة كمصايد الأسماك، والنقل البحري واللوجستيات، والسياحة الساحلية، والطاقة المتجددة البحرية، والاستزراع المائي، غير أن هذه المقومات تصطدم بجملة من التحديات البنيوية والمؤسسية والأمنية المتراكمة منذ عام2011، والتي أضعفت قدرة الدولة على وضع وتنفيذ سياسات تنموية متكاملة، تعتمد الورقة على منهج تحليلي وصفي يمزج بين مراجعة الأدبيات النظرية حول الاقتصاد الأزرق وتحليل SWOT وPESTEL لتقييم البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بهذا التحول في السياق الليبي، إضافة إلى مراجعة تجارب دولية وإقليمية مقارنة وتخلص الدراسة إلى تصميم إطار استراتيجي متعدد المحاور يشمل الإصلاح المؤسسي والتشريعي، وبناء القدرات البشرية والعلمية، وتحفيز الاستثمار الخاص والشراكات الدولية، وإنشاء

آليات للحوكمة البحرية المتكاملة، بما يمكن ليبيا من الانتقال التدريجي نحو اقتصاد بحري مستدام يسهم في تنويع مصادر الدخل الوطني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأزرق، الاقتصاد الليبي، التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة، الحوكمة البحرية، التخطيط الاستراتيجي

المقدمة

يُعد الاعتماد شبه الكلي على عائدات النفط والغاز أحد أبرز السمات البنيوية للاقتصاد الليبي منذ اكتشاف النفط في خمسينيات القرن الماضي، إذ يمثل القطاع النفطي المصدر الأساسي للإيرادات العامة وصادرات الدولة، بينما تبقى القطاعات غير النفطية، ولا سيما القطاعات البحرية والساحلية، شبه مهمَّشة رغم ما تزخر به ليبيا من مقومات طبيعية هائلة في هذا المجال، فليبيا تمتلك أطول خط ساحلي على البحر الأبيض المتوسط بين الدول العربية، يمتد لنحو 1.770 كيلومتراً، وتطل على ممرات ملاحية دولية حيوية تربط أوروبا بأفريقيا والشرق الأوسط، إضافة إلى موارد سمكية وبيئية بحرية لم تُستثمر بالشكل الأمثل بعد.

وفي ظل التقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية، والاضطرابات السياسية والأمنية التي تشهدها البلاد منذ عام 2011، تزايدت الحاجة إلى إعادة النظر في هيكل الاقتصاد الوطني والبحث عن مسارات بديلة ومكمّلة للتنويع الاقتصادي، ويأتي مفهوم الاقتصاد الأزرق (Blue Economy) بوصفه أحد أهم الأطر التنموية الحديثة التي تبنّتها مؤسسات دولية عديدة كالبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأغذية والزراعة، باعتباره نموذجاً يوازن بين الاستثمار في الموارد البحرية وحمايتها من التدهور البيئي، بما يخدم أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما الهدف الرابع عشر المتعلق بالحياة تحت الماء.

تسعى هذه الورقة إلى الإجابة عن إشكالية رئيسة مفادها: إلى أي مدى يمتلك الاقتصاد الليبي المقومات والجاهزية المؤسسية والتشريعية والبشرية اللازمة للانتقال نحو نموذج الاقتصاد الأزرق؟ وما هي أبرز التحديات التي تعترض هذا التحول؟ وما هو الإطار الاستراتيجي الأنسب لتحقيقه في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد؟

أهمية الدراسة

1. تكمن الأهمية العلمية للدراسة في سد فجوة بحثية واضحة، إذ تفتقر المكتبة العربية والليبية تحديداً إلى دراسات معمقة تربط بين مفهوم الاقتصاد الأزرق والسياق الليبي الخاص.
2. تكمن الأهمية العملية في تقديم إطار استراتيجي قابل للتطبيق يمكن أن يستند إليه صناع القرار في وضع خطط التنويع الاقتصادي الوطنية.
3. تساهم الدراسة في ربط الأجندة الوطنية الليبية بأهداف التنمية المستدامة الأممية والأطر الإقليمية كاستراتيجية الاتحاد الأفريقي للاقتصاد الأزرق (2050).

أهداف الدراسة

1. تحليل الإطار المفاهيمي والنظري للاقتصاد الأزرق ومكوناته وقطاعاته الرئيسة.
2. تقييم واقع الاقتصاد الليبي الحالي ومدى تنوعه الاقتصادي القطاعي.
3. تشخيص مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT) المرتبطة بالتحول نحو الاقتصاد الأزرق في ليبيا.
4. تحليل البيئة الكلية المحيطة (PESTEL) المؤثرة في هذا التحول.
5. صياغة إطار استراتيجي متكامل ومجموعة من التوصيات العملية لصناع القرار.

أسئلة الدراسة

- ما المقصود بالاقتصاد الأزرق وما أبرز قطاعاته وتجاربه الدولية الناجحة؟
- ما مدى توافر البنية التحتية والتشريعية والمؤسسية اللازمة لدعم الاقتصاد الأزرق في ليبيا؟
- ما أبرز الفرص الاقتصادية الكامنة في القطاعات البحرية الليبية؟
- ما أبرز التحديات والمعوقات التي تحول دون هذا التحول؟
- ما ملامح الإطار الاستراتيجي الأمثل لتفعيل الاقتصاد الأزرق في ليبيا؟

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الورقة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة الأدبيات النظرية والتقارير الدولية والإقليمية ذات الصلة بالاقتصاد الأزرق والاقتصاد الليبي، بالإضافة إلى تطبيق أداتين تحليليتين رئيسيتين: تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT)، وتحليل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والقانونية، (PESTEL) كما تعتمد الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى للتقارير الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بشأن الوضع الاقتصادي والبيئي في ليبيا وحوض المتوسط.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة ذات طابع استكشافي -تحليلي، وأن بعض المؤشرات الكمية المتعلقة بالاقتصاد الليبي تتسم بالتذبذب والتغير المستمر نظراً للظروف السياسية غير المستقرة، لذا يُنصح الباحثون والقراء بمراجعة أحدث الإصدارات الرسمية لمصلحة الإحصاء والتعداد الليبية والمؤسسات الدولية للتحقق من آخر الأرقام قبل الاستشهاد بها في سياقات رسمية.

لإطار النظري والمفاهيمي للاقتصاد الأزرق

نشأة المفهوم وتطوره

ظهر مصطلح الاقتصاد الأزرق "في الأدبيات الدولية في أعقاب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو) 20+ عام 2012، كامتداد وتطوير لمفهوم الاقتصاد الأخضر، لكنه يركز تحديداً على المحيطات والبحار والموارد المائية بوصفها فضاءً للتنمية الاقتصادية المستدامة، (Silver et al., 2015) ويُعرف البنك الدولي (World Bank, 2017) الاقتصاد الأزرق بأنه الاستخدام المستدام للموارد المحيطية لتحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين سبل العيش وفرص العمل، مع الحفاظ على صحة النظم الإيكولوجية البحرية، أما منظمة الأغذية والزراعة (FAO) فتربط المفهوم بشكل أوثق بمصايد الأسماك المستدامة والاستزراع المائي بوصفهما ركيزتين أساسيتين للأمن الغذائي البحري.

ويميز الباحثون بين ثلاثة مداخل رئيسة لتعريف الاقتصاد الأزرق: مدخل اقتصادي بحت يركز على القيمة المضافة والناتج المحلي المتحقق من القطاعات البحرية(كالنقل البحري والصيد والسياحة)، ومدخل بيئي يشدد على استدامة الموارد وحماية التنوع الحيوي البحري، ومدخل تنموي - اجتماعي يربط الاقتصاد الأزرق بالعدالة في توزيع منافع الموارد البحرية على المجتمعات الساحلية. (Winder & Le Heron, 2020).

القطاعات الرئيسة للاقتصاد الأزرق

مصايد الأسماك والاستزراع المائي: تشمل الصيد التقليدي والصناعي، وتربية الأحياء المائية وصناعات التصنيع الغذائي البحري.

النقل البحري واللوجستيات: يشمل الموانئ، والشحن البحري، وبناء السفن وصيانتها، والخدمات اللوجستية المرتبطة بالتجارة الدولية.

السياحة الساحلية والبحرية: تشمل السياحة الشاطئية، والرياضات المائية، والسياحة البيئية والغوص.

الطاقة المتجددة البحرية: طاقة الرياح البحرية، وطاقة الأمواج والمد والجزر، إلى جانب استكشاف النفط والغاز البحري ضمن أطر بيئية مستدامة.

التعدين البحري والموارد المعدنية: استخراج الرمال والحصى والمعادن من قاع البحر.

التكنولوجيا الحيوية البحرية: تطوير منتجات دوائية وغذائية وتجميلية من الكائنات البحرية.

حماية البيئة البحرية وإدارة السواحل: تشمل مكافحة التلوث، وإدارة النفايات البلاستيكية، وحماية النظم الإيكولوجية كالشعاب المرجانية وأعشاب البحر.

مؤشرات قياس جاهزية الدول للاقتصاد الأزرق

طورت مؤسسات دولية عدة أطراً لقياس مدى جاهزية الدول لتبني الاقتصاد الأزرق، من أبرزها مؤشر الاقتصاد الأزرق المستدام الذي طورته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2016)، والذي يعتمد على أربعة أبعاد رئيسة: الحوكمة والأطر التشريعية، البنية التحتية والاستثمار، القدرات العلمية والبشرية، والاستدامة البيئية، كما طور الاتحاد الأفريقي، من خلال استراتيجيته للاقتصاد الأزرق الأفريقي للأعوام 2050 (African Union, 2019)، مجموعة من المؤشرات الإقليمية الموجهة تحديداً للدول الأفريقية الساحلية ومن ضمنها ليبيا.

الدراسات السابقة والتجارب الدولية المقارنة

الدراسات النظرية والتطبيقية حول الاقتصاد الأزرق

تناولت أدبيات واسعة مفهوم الاقتصاد الأزرق من زوايا متعددة، ففي دراسة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP, 2018)تم التأكيد على أن الدول النامية ذات السواحل الطويلة تمتلك فرصًا كبيرة لتنويع اقتصاداتها عبر الاستثمار في القطاعات البحرية، شريطة توافر الإرادة السياسية والحوكمة الرشيدة وأظهرت دراسة صادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2014) أن الدول النفطية التي تعاني من لعنة الموارد تحتاج إلى استراتيجيات تنويع صريحة تشمل القطاعات البحرية كبديل تكميلي وليس فقط قطاعات الصناعة والزراعة التقليدية.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد ناقشت دراسات عربية عدة، من بينها أوراق صادرة عن الإسكوا (ESCWA, 2021)، أهمية الاقتصاد الأزرق للدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، مشيرة إلى أن الدول العربية لا تستثمر سوى نسبة ضئيلة من إمكاناتها البحرية مقارنة بدول أخرى كإسبانيا واليونان وتركيا، رغم امتلاكها سواحل طويلة ومناخاً ملائماً للسياحة والصيد البحري على مدار العام.

تجارب دولية وإقليمية مقارنة

التجربة المغربية

طور المغرب استراتيجية وطنية متكاملة لتنمية الاقتصاد الأزرق ضمن إطار مخطط المغرب الأزرق الذي يربط بين تنمية مصايد الأسماك، والطاقة المتجددة البحرية (كمشاريع طاقة الرياح على الساحل الأطلسي)، وتحديث الموانئ كميناء طنجة المتوسط، ليصبح أحد أكبر الموانئ في حوض المتوسط وأفريقيا من حيث القدرة الاستيعابية للحاويات.

التجربة المصرية

استثمرت مصر بشكل كبير في تطوير قناة السويس وتوسيعها، وأطلقت مبادرات لتطوير السياحة البحرية على سواحل البحر الأحمر، إضافة إلى مشروعات لتحلية المياه والاستزراع السمكي، ضمن رؤية مصر 2030للتنمية المستدامة.

التجربة التونسية

رغم محدودية الموارد، طورت تونس قطاع السياحة الساحلية بشكل ملحوظ منذ عقود، كما تسعى حالياً إلى تحديث تشريعاتها البحرية بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ضمن برامج الجوار المتوسطي لدعم الصيد المستدام.

دروس مستفادة للحالة الليبية

تشير هذه التجارب مجتمعة إلى أن نجاح التحول نحو الاقتصاد الأزرق يرتبط بعوامل مشتركة تشمل: الاستقرار السياسي والأمني، ووجود رؤية وطنية واضحة ومؤسسات تنسيقية بين الوزارات المعنية(النقل، الصيد، السياحة، البيئة)، وانفتاح على الاستثمار الأجنبي والشراكات الدولية، وبناء قدرات علمية وتقنية وطنية متخصصة في العلوم البحرية.

واقع الاقتصاد الليبي الراهن

البنية الهيكلية للاقتصاد

يتسم الاقتصاد الليبي ببنية أحادية الجانب (Mono - economy)، إذ يشكل قطاع النفط والغاز الحصة الأعظم من الناتج المحلي الإجمالي وصادرات الدولة وإيرادات الموازنة العامة، بينما تبقى مساهمة القطاعات غير النفطية، ومن بينها الزراعة والصيد البحري والصناعات التحويلية والسياحة، محدودة جداً (World Bank, 2023; IMF, 2022)، وقد أدت الاضطرابات السياسية والانقسام المؤسسي منذ عام 2011إلى تكرار توقف الإنتاج والتصدير النفطي في عدة مناسبات، ما تسبب في تقلبات حادة في النمو الاقتصادي ارتباطاً بتذبذب الإنتاج النفطي أكثر من ارتباطه بأداء القطاعات الإنتاجية الأخرى.

التحديات البنيوية

1. الانقسام المؤسسي والسياسي بين حكومات وسلطات متعددة، ما يُضعف القدرة على تبني استراتيجيات تنموية موحدة طويلة الأمد.
2. ضعف البنية التحتية غير النفطية، ولا سيما الموانئ التجارية ومرافق الصيد والسياحة الساحلية، نتيجة تراكم سنوات من نقص الصيانة والاستثمار.
3. محدودية الإطار التشريعي المنظم للأنشطة البحرية غير النفطية، وتقادم بعض التشريعات ذات الصلة بالصيد البحري والملاحة.
4. ضعف منظومة التعليم والتدريب التقني المتخصص في العلوم والهندسة البحرية والاستزراع المائي.
5. التحديات الأمنية الساحلية، بما فيها ملفات الهجرة غير النظامية والتهريب، التي أثرت سلبًا على صورة السياحة الساحلية الليبية دولياً.

مؤشرات أولية حول القطاعات البحرية الليبية

تشير التقارير المتاحة الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة (FAO) والمركز الإقليمي لتنمية الثروة السمكية في الوطن العربي إلى أن إنتاج ليبيا السمكي لا يزال دون طاقتها الكامنة مقارنة بدول الجوار المتوسطي، رغم امتلاكها مناطق صيد غنية في مياه خليج سرت والمنطقة الاقتصادية الخالصة، كما لا تزال الموانئ الليبية الرئيسة، كميناء طرابلس وميناء بنغازي وميناء مصراتة وميناء طبرق، تعمل بأقل من طاقتها التصميمية بسبب نقص التحديث التقني وضعف الربط اللوجستي الداخلي، وتبقى السياحة الساحلية، رغم امتلاك ليبيا لشواطئ ومواقع أثرية ساحلية متميزة كموقعي صبراتة ولبدة الكبرى المدرجين

على قائمة التراث العالمي لليونسكو قطاعاً شبه معطل بفعل الأوضاع الأمنية وغياب البنية التحتية السياحية الحديثة.

ينبغي التنويه إلى أن هذه المؤشرات ذات طابع وصفي عام نظراً لتشتت وتضارب البيانات الرسمية المتاحة حول القطاعات البحرية غير النفطية في ليبيا، ويوصى الباحثون بالرجوع إلى أحدث بيانات مصلحة الإحصاء والتعداد الليبية والتقارير القطرية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتحديث الأرقام عند الحاجة إلى الدقة الإحصائية.

تقييم جاهزية ليبيا للتحول نحو الاقتصاد الأزرق

تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات(SWOT)

يوضح الجدول 1: التالي تحليلاً موجزاً لأبرز نقاط القوة والضعف الداخلية، والفرص والتهديدات الخارجية المرتبطة بمسار التحول نحو الاقتصاد الأزرق في ليبيا:

جدول 1: أبرز نقاط القوة والضعف الداخلية، والفرص والتهديدات الخارجية المرتبطة بمسار التحول نحو الاقتصاد الأزرق في ليبيا

نقاط الضعف (Weaknesses)	نقاط القوة (Strengths)
انقسام مؤسسي وسياسي وتعدد جهات القرار، ضعف البنية التحتية للموانئ والمرافق السياحية، محدودية الكوادر البشرية المتخصصة في العلوم البحرية، تقادم التشريعات المنظمة للأنشطة البحرية غير النفطية، ضعف البيانات والإحصاءات الرسمية.	ساحل بحري ممتد (نحو 1.770 كم) على المتوسط، موقع جغرافي استراتيجي بين أوروبا وأفريقيا، موارد سمكية ومناطق صيد غنية نسبياً، مواقع سياحية وأثرية ساحلية مدرجة على قائمة اليونسكو، احتياطيات مالية سيادية يمكن توجيه جزء منها للاستثمار.
التهديدات (Threats)	**الفرص(Opportunities)**
استمرار عدم الاستقرار السياسي والأمني، التلوث النفطي وتدهور النظم البيئية الساحلية، آثار التغير المناخي وارتفاع مستوى سطح البحر، منافسة إقليمية متقدمة من دول الجوار المتوسطي على الاستثمارات والسياحة.	تجارب إقليمية ناجحة قابلة للمحاكاة(المغرب، مصر)، اهتمام دولي متزايد بتمويل مشروعات الاقتصاد الأزرق(البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي)، إمكانات واعدة في الطاقة المتجددة البحرية، تنامي الطلب العالمي على منتجات الاستزراع المائي المستدام.

تحليل البيئة الكلية (PESTEL)

العامل السياسي (Political)

يُعد الاستقرار السياسي والمؤسسي الشرط المسبق الأهم لأي تحول اقتصادي هيكلي، فاستمرار الانقسام بين السلطات التنفيذية والتشريعية المتعددة في ليبيا يُضعف القدرة على تبني رؤية وطنية موحدة للاقتصاد الأزرق، ويُصعب التنسيق بين الوزارات والهيئات المعنية بالثروة البحرية والنقل والبيئة والسياحة.

العامل الاقتصادي (Economic)

يتسم الاقتصاد الليبي بتذبذب حاد مرتبط بأسعار النفط، وضعف تنوع مصادر الإيرادات، ومحدودية الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات غير النفطية بسبب المخاطر المدركة، في المقابل، يمثل توافر احتياطيات مالية سيادية(كصندوق الاستثمارات الليبي) فرصة كامنة لتمويل مشروعات الاقتصاد الأزرق إذا ما توافرت الإرادة السياسية والحوكمة الرشيدة.

العامل الاجتماعي (Social)

تعاني المجتمعات الساحلية الليبية، ولا سيما مجتمعات الصيادين التقليديين، من ضعف التنظيم المؤسسي والتمثيل النقابي، إضافة إلى محدودية برامج التدريب المهني الموجهة لقطاعات الاقتصاد الأزرق، في المقابل، تشكل التركيبة السكانية الشابة لليبيا فرصة لبناء قوى عاملة جديدة قابلة للتأهيل في التخصصات البحرية.

العامل التكنولوجي (Technological)

تفتقر ليبيا إلى بنية تحتية تقنية حديثة في مجالات رصد الموارد البحرية، وتقنيات الاستزراع المائي الحديثة، وأنظمة إدارة الموانئ الذكية، مقارنة بدول الجوار المتوسطي، ما يستدعي نقل التكنولوجيا وبناء الشراكات مع مؤسسات بحثية دولية متخصصة.

العامل البيئي (Environmental)

يواجه الساحل الليبي تحديات بيئية متصاعدة تشمل التلوث النفطي الناتج عن أنشطة الاستخراج والنقل والصيد الجائر في بعض المناطق، والتغيرات المناخية التي تهدد النظم الإيكولوجية الساحلية كالأراضي الرطبة وبحيرات المياه العذبة الساحلية، وتتطلب معالجة هذه التحديات استثمارات في الرصد البيئي والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM).

العامل القانوني (Legal)

يحتاج الإطار القانوني الليبي إلى تحديث شامل يشمل قوانين الصيد البحري، وتنظيم الاستثمار في الطاقة المتجددة البحرية، وتحديد حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بما يتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار(UNCLOS) ، إضافة إلى تفعيل تشريعات حماية البيئة البحرية وربطها بآليات إنفاذ فعالة.

القطاعات الواعدة للاقتصاد الأزرق في ليبيا

مصايد الأسماك والاستزراع المائي

تمتلك ليبيا مناطق صيد غنية نسبياً في مياه خليج سرت والمنطقة الاقتصادية الخالصة، إلا أن القطاع لا يزال يعتمد بشكل كبير على أساليب الصيد التقليدية، مع محدودية الاستثمار في الاستزراع المائي الحديث الذي أثبت نجاحه في دول مثل مصر واليونان وتركيا، ويمكن أن يسهم تحديث أسطول الصيد وإنشاء مزارع سمكية ساحلية، وتطوير سلاسل التبريد والتصنيع الغذائي، في رفع القيمة المضافة لهذا القطاع بشكل ملموس.

النقل البحري والموانئ واللوجستيات

يمثل الموقع الجغرافي الليبي على مفترق الطرق الملاحية بين أوروبا وأفريقيا ميزة تنافسية كامنة يمكن استثمارها عبر تحديث الموانئ الرئيسة(طرابلس، بنغازي، مصراتة، طبرق، الزاوية) وتزويدها بمعدات مناولة حاويات حديثة وأنظمة إدارة رقمية، إضافة إلى تطوير مناطق حرة لوجستية على غرار تجارب طنجة المتوسط في المغرب وبورسعيد في مصر.

السياحة الساحلية والبيئية والتراثية

تجمع ليبيا بين شواطئ رملية ممتدة ومواقع أثرية بحرية فريدة مدرجة على قائمة التراث العالمي لليونسكو كصبراتة ولبدة الكبرى وشحات، بما يمنحها مقومات لتطوير سياحة ساحلية ـ تراثية متكاملة، شريطة تحقيق الاستقرار الأمني وبناء بنية تحتية فندقية وخدمية حديثة، وتسويق الوجهة الليبية دولياً بعد سنوات من الغياب عن خرائط السياحة الدولية.

الطاقة المتجددة البحرية

رغم أن ليبيا لم تستثمر بعد بشكل ملموس في طاقة الرياح البحرية أو طاقة الأمواج، فإن طول ساحلها ومعدلات الرياح المرتفعة في بعض المناطق الساحلية الشرقية والغربية يمنحانها إمكانات واعدة يمكن استكشافها ضمن استراتيجية وطنية للطاقة المتجددة، بالتكامل مع مشروعات الطاقة الشمسية الصحراوية القائمة.

حماية البيئة البحرية والإدارة الساحلية المتكاملة

يُعد الاستثمار في حماية النظم البيئية الساحلية، ومكافحة التلوث النفطي والبلاستيكي، وإنشاء محميات بحرية، مدخلاً ضرورياً لضمان استدامة القطاعات الأخرى، لا سيما الصيد والسياحة، بوصفه شرطاً تكاملياً لا رفاهية بيئية.

أبرز التحديات والمعوقات

1. غياب الاستقرار السياسي والمؤسسي الموحد، وتعدد جهات صنع القرار المتعلقة بالشأن البحري.
2. ضعف التمويل الموجّه للقطاعات غير النفطية مقارنة بالإنفاق على القطاع النفطي والأمني.
3. محدودية القدرات البشرية المتخصصة في العلوم والهندسة البحرية والاستزراع المائي وإدارة الموانئ الحديثة.
4. تقادم الأطر التشريعية المنظمة للأنشطة البحرية وغياب هيئة وطنية موحدة للحوكمة البحرية المتكاملة.
5. التحديات الأمنية الساحلية المرتبطة بالهجرة غير النظامية والتهريب، وتأثيرها السلبي على الصورة الدولية للسياحة الليبية.
6. ضعف البيانات والإحصاءات الرسمية الموثوقة والمحدثة حول القطاعات البحرية غير النفطية، ما يصعب التخطيط القائم على الأدلة.
7. محدودية الوعي المجتمعي والمؤسسي بمفهوم الاقتصاد الأزرق وفوائده الاقتصادية والبيئية طويلة المدى.

الإطار الاستراتيجي المقترح للتحول نحو الاقتصاد الأزرق في ليبيا

استناداً إلى نتائج التحليل السابق، تقترح هذه الورقة إطاراً استراتيجياً متعدد المحاور يقوم على خمس ركائز أساسية متكاملة، مصمم للتكيف مع الظروف الانتقالية التي تمر بها البلاد، **بحيث يمكن تنفيذه تدريجياً وعلى مراحل زمنية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى:**

الركيزة الأولى: الإصلاح المؤسسي والحوكمة البحرية المتكاملة

1. إنشاء هيئة وطنية عليا موحدة للاقتصاد الأزرق تتبع لرئاسة الوزراء أو مجلس الوزراء تُعنى بالتنسيق بين وزارات الثروة البحرية والنقل والسياحة والبيئة.
2. تحديث الإطار التشريعي المنظم للصيد البحري والملاحة والاستثمار الساحلي بما يتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS).
3. تطوير آلية وطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) بمشاركة السلطات المحلية والمجتمعات الساحلية.

الركيزة الثانية: بناء القدرات البشرية والعلمية

1. إنشاء برامج أكاديمية متخصصة في العلوم البحرية والاستزراع المائي وهندسة الموانئ ضمن الجامعات الليبية، بالشراكة مع جامعات ومعاهد بحرية دولية.
2. تصميم برامج تدريب مهني موجهة لمجتمعات الصيادين التقليديين لتحديث مهاراتهم وتحسين إنتاجيتهم.
3. إيفاد بعثات علمية وبرامج تبادل معرفي مع دول رائدة في الاقتصاد الأزرق كالمغرب والبرتغال واليونان.

الركيزة الثالثة: تحفيز الاستثمار والتمويل

1. تخصيص جزء من عائدات الصناديق السيادية الليبية لتمويل مشروعات ريادية في القطاعات البحرية غير النفطية.
2. تقديم حوافز ضريبية وجمركية للمستثمرين المحليين والأجانب في قطاعات الاستزراع المائي والسياحة الساحلية والطاقة المتجددة البحرية.
3. إقامة شراكات مع مؤسسات تمويل تنموية دولية كالبنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية والاتحاد الأوروبي لتمويل مشروعات البنية التحتية البحرية.

الركيزة الرابعة: تحديث البنية التحتية

1. تحديث وتوسعة الموانئ التجارية الرئيسة وتزويدها بأنظمة إدارة رقمية حديثة (الموانئ الذكية).
2. إنشاء مناطق اقتصادية حرة ساحلية لجذب الصناعات اللوجستية والتصنيع الغذائي البحري.
3. تطوير بنية تحتية سياحية ساحلية حديثة تشمل المرافئ السياحية (المارينا) والمنتجعات البيئية المستدامة.

الركيزة الخامسة: الاستدامة البيئية والمرونة المناخية

1. إنشاء محميات بحرية جديدة وتوسعة القائمة لحماية التنوع الحيوي البحري الليبي.
2. تطوير أنظمة رصد بيئي وإنذار مبكر للتلوث النفطي والبلاستيكي على طول الساحل.

3. دمج اعتبارات التغير المناخي والمرونة الساحلية في جميع مشروعات البنية التحتية البحرية المستقبلية.

مصفوفة تنفيذ الإطار الاستراتيجي

يوضح الجدول 2: التالي مصفوفة موجزة لربط كل ركيزة استراتيجية بالجهة المسؤولة المقترحة والأفق الزمني للتنفيذ:

جدول 2: مصفوفة لربط كل ركيزة استراتيجية بالجهة المسؤولة المقترحة والأفق الزمني للتنفيذ.

الأفق الزمني	الجهة المسؤولة المقترحة	الركيزة الاستراتيجية
قصير المدى (2-1 سنة)	رئاسة الوزراء / هيئة وطنية موحدة للاقتصاد الأزرق	الإصلاح المؤسسي والحوكمة البحرية
متوسط المدى (5-2 سنوات)	وزارة التعليم العالي والجامعات الوطنية بالشراكة الدولية	بناء القدرات البشرية والعلمية
قصير إلى متوسط المدى (4-1 سنوات)	وزارة الاقتصاد والصناديق السيادية والشركاء الدوليون	تحفيز الاستثمار والتمويل
متوسط إلى طويل المدى (7-3سنوات)	وزارة النقل والمواصلات وهيئة الموانئ	تحديث البنية التحتية
طويل المدى (10-5 سنوات)	وزارة البيئة بالتعاون مع المنظمات الدولية	الاستدامة البيئية والمرونة المناخية

التوصيات

1. الإسراع في توحيد المؤسسات التنفيذية المعنية بالشأن البحري ضمن رؤية وطنية موحدة للاقتصاد الأزرق.
2. إعداد استراتيجية وطنية شاملة للاقتصاد الأزرق بأفق زمني 2040 - 2030بمشاركة الخبراء الوطنيين والدوليين ومنظمات المجتمع المدني الساحلي.
3. تحديث التشريعات الوطنية المنظمة للصيد والاستثمار البحري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بالتوافق مع الأطر الدولية.
4. إنشاء صندوق وطني لتمويل مشروعات الاقتصاد الأزرق يعتمد جزئياً على عائدات الثروات الطبيعية.
5. الاستثمار في التعليم والتدريب التقني البحري لتأهيل كوادر وطنية شابة قادرة على قيادة هذا التحول.
6. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي مع دول حوض المتوسط والاتحاد الأفريقي في مجال البحوث والتمويل البحري.
7. تحسين جودة البيانات والإحصاءات الرسمية المتعلقة بالقطاعات البحرية غير النفطية لدعم التخطيط القائم على الأدلة.
8. إطلاق حملات توعية وطنية بأهمية الاقتصاد الأزرق كمسار مكمل لتنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط.

الخلاصة

تخلص هذه الورقة إلى أن ليبيا تمتلك مقومات طبيعية وجغرافية كامنة هائلة تؤهلها لتبني نموذج الاقتصاد الأزرق كمسار استراتيجي مكمل لتنويع اقتصادها الوطني وتقليل اعتماده شبه الكلي على عائدات النفط والغاز، غير أن جاهزية ليبيا الفعلية لهذا التحول لا تزال محدودة في الوقت الراهن، بفعل تراكم التحديات المؤسسية والتشريعية والأمنية والبشرية التي أفرزتها سنوات من عدم الاستقرار السياسي ومن هذا المنطلق، فإن أي مسار جاد نحو تفعيل الاقتصاد الأزرق في ليبيا يستوجب في المقام الأول تحقيق قدر معقول من الاستقرار المؤسسي والسياسي، يليه تبني إطار استراتيجي متكامل يجمع بين الإصلاح المؤسسي، وبناء القدرات البشرية، وتحفيز الاستثمار، وتحديث البنية التحتية، وضمان الاستدامة البيئية، بما يمكّن ليبيا من تحويل ثروتها البحرية الكامنة إلى رافعة حقيقية للتنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي على غرار تجارب دول الجوار المتوسطي والأفريقي.

وتوصي الدراسة بإجراء بحوث ميدانية مستقبلية تعتمد على بيانات أولية ومسوحات ميدانية للمجتمعات الساحلية الليبية، إضافة إلى دراسات جدوى اقتصادية تفصيلية لكل قطاع من قطاعات الاقتصاد الأزرق المحتملة، بما يتجاوز الطابع الوصفي - التحليلي لهذه الورقة نحو نمذجة كمية أكثر دقة لحجم الفرص الاقتصادية الكامنة.

المراجع باللغة العربية:

[1] منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، (2016) ، اقتصاد المحيطات لعام 2030، ترجمة موجزة منشورات، OECD .

[2] الإسكوا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (2021) ، الاقتصاد الأزرق في المنطقة العربية الفرص والتحديات، الأمم المتحدة.

[3] مصلحة الإحصاء والتعداد الليبية، (2022) ، النشرة الإحصائية السنوية، حكومة دولة ليبيا.

المراجع باللغة الانجليزية:

[4] African Union. (2019). Africa's blue economy: A policy handbook. African Union Commission.

[5] ESCWA. (2021). Blue economy in the Arab region: Opportunities and challenges. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia.

[6] FAO. (2020). The state of world fisheries and aquaculture 2020: Sustainability in action. Food and Agriculture Organization of the United Nations.

[7] FAO. (2022). Regional review of the blue economy in the Mediterranean and Near East. Food and Agriculture Organization of the United Nations.

[8] IMF. (2022). Libya: 2022 Article IV consultation—staff report. International Monetary Fund.

[9] OECD. (2016). The ocean economy in 2030. OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/9789264251724-en

[10] Silver, J. J., Gray, N. J., Campbell, L. M., Fairbanks, L. W., & Gruby, R. L. (2015). Blue economy and competing discourses in international oceans governance. The Journal of Environment & Development, 24(2), 135–160.

[11] UNCTAD. (2014). The oceans economy: Opportunities and challenges for small island developing states. United Nations Conference on Trade and Development.

[12] UNDP Libya. (2021). Libya human development report: Resilience and pathways to recovery. United Nations Development Programme.

[13] UNEP. (2018). Blue economy: An ocean of opportunities for sustainable development. United Nations Environment Programme.

[14] Winder, G. M., & Le Heron, R. (2020). Assembling a blue economy moment? Geographic engagement with globalizing biological economies. Progress in Human Geography, 44(1), 3–24.

[15] World Bank. (2017). The potential of the blue economy: Increasing long-term benefits of the sustainable use of marine resources for small island developing states and coastal least developed countries. World Bank Group.

[16] World Bank. (2023). Libya economic monitor: Weathering economic and political uncertainty. World Bank Group.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JIBAS** and/or the editor(s). **JIBAS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.